العرب
الأربعاء 2020/01/29
السنة 42 العدد 11601

الإمارات تدخل عهد إنتاج الطاقة النووية السلمية

الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية تعطي الضوء الأخضر لتشغيل المفاعل

حصلت المحطة الأولى في مجمع براكة الإماراتي للطاقة النووية السلمية على الضوء الأخضر لبدء التشغيل من مركز أتلانتا التابع للرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية، لتبدأ بذلك اختبارات التشغيل التصاعدي لبلوغ المستويات، التي تسمح بإنتاج الطاقة بشكل تجاري خلال عدة أشهر.

بانتظار تشغيل أولى محطات أكبر مجمع للطاقة النووية السلمية في العالم

أبوظبي – أعلنت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية وشركة نواة للطاقة التابعة لها أن المحطة الأولى في مجمع براكة، الذي يضم 4 محطات أصبحت جاهزة للتشغيل خلال الأشهر المقبلة.

وأوضحت أن نتائج تقييم الجاهزية التشغيلية، التي أجراها فريق دولي من خبراء الطاقة النووية في مركز أتلانتا التابع للرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية، أكدت جاهزية المحطة لبدء المرحلة التشغيلية.

وقالت وكالة أنباء الإمارات الرسمية إن شركة نواة للطاقة، المشغلة للمحطة دخلت المرحلة الأخيرة من تلبية المتطلبات النهائية لضمان جاهزيتها التشغيلية قبل "بدء عملية تحميل أولى حزم الوقود النووي في أولى محطات براكة للطاقة النووية خلال الأشهر القادمة".

وذكرت أنه "بمجرد تحميل حزم الوقود النووي في المحطة ستبدأ شركة نواة مرحلة اختبارات التشغيل التصاعدي حتى تصل إلى المستويات التي تسمح بإنتاج الطاقة بشكل تجاري خلال عدة أشهر".

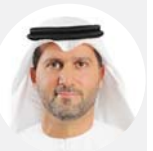

محمد إبراهيم الحمادي

اعتراف دولي بالتزام الإمارات بالتعهدات التي قدمتها عام 2008

مارك ريدمان

إنجاز استثنائي ودليل على التزامنا بأعلى المعايير

وكانت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية قد أكدت الشهر الماضي أنها في المراحل النهائية لإصدار ترخيص أول مفاعلات براكة.

وتعد براكة، التي أنشأتها الشركة الكورية للطاقة الكهربائية (كيبكو) أكبر مجمع لتوليد الطاقة النووية السلمية في العالم. ويضم 4 محطات متطابقة. وتبلغ طاقة كل منها 1400 ميغاواط.

وكان من المقرر افتتاح المحطة الأولى في عام 2017. ويقول محللون إن التأجيل جاء بسبب جهود الجهات التنظيمية في الإمارات لرفع سقف معايير السلامة والإجراءات الاحترازية العالمية إلى مستويات غير مسبوقة.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات أنه "خلال عملية التقييم التي جرت في نوفمبر 2019، عمل فريق التقييم على اختبار عدد من الوظائف التخصصية، التي شملت أداء مشغلي المفاعلات والعمليات والصيانة، وصولا إلى إدارة العمل والجاهزية لحالات الطوارئ".

وجاءت عملية تقييم الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية، بعد سلسلة من الاختبارات التي قامت بها عدة جهات رقابية محلية ودولية خلال الأعوام الماضية والتي تكللت باستيفاء المحطة الأولى في براكة لشروط التشغيل الآمن.

ويعتبر التعاون مع المنظمات النووية الدولية أحد أهم بنود وثيقة سياسة الإمارات، التي صدرت في عام 2008 والمتبعة لتطوير البرنامج النووي السلمي الإماراتي وفق أعلى المعايير العالمية.

وتتضمن تلك الوثيقة التزامات غير مسبوقة بالشفافية التشغيلية الكاملة وتطبيق أعلى معايير السلامة والأمان إلى جانب ضرورة التعاون مع الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية وأعضائها بهدف توفير التقييم اللازم وتبادل الخبرات في هذا المجال.

وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات للطاقة النووية محمد إبراهيم الحمادي إن نجاح المحطة النووية الأولى في براكة في اجتياز تقييم الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية يعد إنجازا كبيرا بالنسبة للبرنامج النووي السلمي الإماراتي.

وأضاف أنه يمثل اعترافا دوليا بالتزام المحطة وفريق العمل والعمليات التشغيلية بالمعايير العالمية كما يمثل اعترافا بأن محطات براكة للطاقة النووية السلمية تستوفي الالتزامات التي تعهدت بها الإمارات في عام 2008 حول الشفافية التشغيلية الكاملة والسعي لتحقيق أعلى معايير السلامة والجودة والأمان.

وتعهد بمواصلة مؤسسة الإمارات للطاقة النووية تقديم الدعم لشركة نواة للطاقة في مساعيها للحصول على رخصة التشغيل من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية للبدء بالإنتاج الآمن والتدريجي للطاقة الكهربائية الآمنة والموثوقة والصديقة للبيئة لدعم النمو في الإمارات على امتداد الأعوام الستين المقبلة.

وتأتي عملية التقييم تتويجا لجهود الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية حيث قامت بأكثر من 30 زيارة وتقييم خلال الفترة الماضية والتي تبرز ثقافة السلامة المتبعة في البرنامج النووي السلمي الإماراتي والتزامه بتطبيق أعلى المعايير العالمية الخاصة بالسلامة والأمان والجودة والشفافية.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن هذا الإنجاز يسلط الضوء على نجاح الأنشطة الخاصة بالجاهزية التشغيلية التي تجريها شركة نواة للطاقة المسؤولة عن التشغيل والصيانة بصورة مستمرة ولاسيما في ظل الاستعدادات لتحميل الوقود النووي في المحطة النووية الأولى خلال الأشهر القليلة المقبلة.

وقال مارك ريدمان الرئيس التنفيذي لشركة نواة للطاقة إن اجتياز تقييم ما قبل التشغيل الذي أجرته الرابطة العالمية لمشغلي الطاقة النووية للمحطة النووية الأولى في براكة يعتبر إنجازا استثنائيا ودليلا على التزام شركة نواة باللوائح التنظيمية والمعايير المحلية والعالمية.

وأضاف أن شركة نواة سوف تواصل جهودها لضمان بدء التشغيل الآمن للمحطة النووية الأولى وستعمل بشكل وثيق مع شركائها "لضمان جاهزيتنا لاستلام رخصة التشغيل من الهيئة الاتحادية للرقابة النووية بالتزامن مع التزامنا الكامل بأعلى معايير التميز التشغيلي".

واقتربت المحطة الثانية في مجمع براكة من الاكتمال بشكل نهائي لتبدأ بعد ذلك عمليات الاختبار في وقت تقترب فيه المحطتان الثالثة والرابعة من مراحل الإنجاز الأخيرة.

وستسهم المحطات الأربع عند اكتمال تشغيلها في تزويد دولة الإمارات بطاقة كهربائية تعادل خفض انبعاثات تصل إلى 21 مليون طن من الغازات الكربونية سنويا.

وكانت حكومة أبوظبي قد وقّعت عقدا في عام 2009 مع ائتلاف تقوده شركة كيبكو بقيمة حوالي 20.4 مليار دولار لبناء المفاعلات النووية تبلغ طاقتها الإجمالية التقديرية حوالي 5600 ميغاواط.

وفي يوليو 2016، وقّعت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية اتفاقية مع الشركة الكورية للطاقة المائية والنووية لتقديم خدمات الدعم التشغيلي للمحطة.

وتندرج مفاعلات محطة براكة ضمن الجيل الثالث من مفاعلات الطاقة النووية، التي تتميز بأحدث التقنيات المتطورة من بين تصاميم مفاعلات الطاقة النووية في العالم.

ونفذت مؤسسة الإمارات للطاقة النووية عددا من التعديلات على تصاميم المحطات للتكيف مع الظروف المناخية في الإمارات وتلبية اللوائح الخاصة بالهيئة الاتحادية للرقابة النووية.

وتضمنت التعديلات استخدام مضخات ومبادلات حرارية وأنابيب أكبر حجما لزيادة معدل تدفق المياه في أنظمة التبريد، وبالتالي زيادة القدرة على التعامل مع درجات الحرارة لمياه البحر في الخليج.

الجزائر تخطط لإنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري مع ليبيا

الحكومة تبدأ مراجعة شاملة للشراكات التجارية لترتيب الفوضى الاقتصادية

كشفت الجزائر عن خطط لإنشاء منطقة اقتصادية حرة على الحدود مع ليبيا، في تحرّك يأتي ضمن مساعي البلد النفطي إلى الانفتاح أكثر على الأسواق الأفريقية، وذلك في إطار الاستعدادات الحثيثة لبدء نشاط منطقة التجارة الحرة لأفريقيا، التي ستدخل حيّز التنفيذ في يوليو المقبل.

الجزائر – يترقّب الجزائريون الوعود، التي أطلقتها الحكومة الجديدة بقيادة عبدالعزيز جراد لإخراج البلاد من مستنقع أزماتها الاقتصادية المتراكمة، حيث كان آخرها الإعلان عن خطط لإنشاء منطقة اقتصادية حرة مع ليبيا.

وأعلن وزير التجارة كمال رزيق خلال افتتاح فعاليات منتدى الأعمال الجزائري الليبي بالجزائر العاصمة الثلاثاء، أن بلاده تتجه لإطلاق منطقة حرة للتبادل التجاري مع الجارة ليبيا عبر محافظتين حدوديتين.

وتأتي تحركات البلد النفطي العضو في منظمة أوبك في إطار مساعيه إلى إيقاظ الدبلوماسية الاقتصادية، وخاصة مع جيرانه العرب في المنطقة، والبدء في البحث عن منافذ تجارية تخرجه من دائرة المشاكل.

ويعكس تحوّل للجزائر نحو قارتها باعتبارها فضاءها الطبيعي، بينما غزت الصين وأوروبا بقوة أسواق أفريقيا، في خطوة اعتبرها خبراء متأخرة بالنظر إلى الخطوات التي قام بها الجاران المغرب وتونس في العامين الماضيين.

ولكن البعض يشكك في قدرة الجزائر على تحقيق طموحاتها في ظل النزاع المستمر في ليبيا، والذي قد يؤثر على عمليات التبادل التجاري.

ووفق رزيق، فإن المنطقة ستمتد عبر محافظتين حدوديتين مع ليبيا، هما اليزي ووادي سوف جنوب شرق البلاد، دون تقديم تفاصيل حول موعد إطلاقها.

وذكر أن المنطقة ستكون في سياق تكثيف ورفع مستويات وحجم التبادل التجاري بين الجزائر وليبيا. وقال "ندعو رجال الأعمال إلى الاستثمار والشراكة بقوة مع نظرائهم الليبيين".

ويسعى المنتدى الذي انعقد ليوم واحد بمشاركة نحو 300 رجل أعمال من كلا البلدين وبتنظيم من الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، إلى خلق فضاء تواصل بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم الليبيين، من أجل بحث إمكانيات الشراكة بين الطرفين وفرص الاستثمار.

وتأثر البلدان النفطيان كثيرا من تفجر الأزمات في دول بشمال أفريقيا، حيث أغلقت الحدود الجزائرية الليبية منذ سنوات بسبب الوضع الأمني المتردي في ليبيا عقب سقوط نظام معمر القذافي عام 2011.

كما غادرت شركة سوناطراك الجزائرية النفطية الحكومية الأراضي الليبية، منذ عامين، وأوقفت عمليات تنقيب بعدة آبار نفطية في ليبيا بسبب وجود "قوة قاهرة" تتعلق بغياب الأمن.

رحلة شراكة جزائرية ليبية لتخفيف الأزمات الاقتصادية

واقتصر تواجد المنتجات الجزائرية في ليبيا على بعض الكميات المحدودة من الخضار الطازجة والفواكه، ومشتقات الحليب والألبان وبعض العصائر والمشروبات الغازية.

في المقابل، لا يوجد ما يؤشر على أن ليبيا استفادت من علاقاتها التجارية مع الجزائر في ظل تركيزها الكامل على قطاع الطاقة.

وتشهد الجزائر أزمة اقتصادية بفعل تراجع إيرادات النفط والغاز والتجاذبات السياسية، التي عاشتها البلاد والتي أججت احتجاجات شعبية، ورفعت في سقف المطالب الاجتماعية قبل إجراء أول انتخابات بعد الإطاحة بنظام عبدالعزيز بوتفليقة، وأفضت إلى فوز عبدالمجيد تبون بالرئاسة.

ويتزامن الإعلان عن فتح الجزائر لمنافذ تجارية مع ليبيا مع الضغوط، التي تمارسها أوساط الأعمال الجزائرية لمراجعة شراكات التبادل التجاري مع شركائها وخاصة الاتحاد الأوروبي.

وأكدت مديرة الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وهيبة بهلول خلال تصريحات لإذاعة محلية أن مراجعة اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر الضرورية، ولم يتم التفاوض بشأنها بشكل جيد".

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية للمديرة قولها إنه "آن الأوان لمراجعة هذه الاتفاقات وفق ما أقرّته الحكومة الجديدة مؤخرا حيث لا يتعلق الأمر فقط باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بل أيضا باتفاق المنطقة العربية للتبادل الحر".

وأوضحت أن الجزائر سجّلت خسائر ضريبية قيمتها مليارا دولار في اتفاقيتها مع الاتحاد الأوربي، إضافة إلى خسائر أخرى والأضرار الجانبية التي يتعيّن إعادة النظر فيها.

وتشير تصريحات المسؤولين الجزائريين إلى خطط جدية في إجراء مراجعة شاملة للاتفاقات التجارية للبلد لتدارك الخسائر السابقة ووضع بنود اتفاقات جديدة على أسس الشفافية.

كمال رزيق

ندعو رجال الأعمال إلى الاستثمار والشراكة مع نظرائهم الليبيين

ويرى محللون أن السياسة الاقتصادية للجزائر بدأت تشهد تغيرا في قواعدها منذ تولّي تبون أعلى هرم في السلطة قبل أسابيع.

وكان تبون قد دعا الحكومة خلال مجلس الوزراء الأخير إلى "تقييم دقيق وموضوعي لآثار الاتفاقات التجارية المبرمة أو تلك التي هي في مرحلة التفاوض على الاقتصاد المحلي".

وشدد على ضرورة أن تكون سياسة التجارة الخارجية على أساس آليات تشاور قطاعي مدعم أكثر.

ويبدو أن الجزائر بنت جدارا كنوع من القطيعة مع السياسات القديمة للحكومات السابقة في عهد بوتفليقة، حيث بدأت تظهر عدة تغييرات على المستوى الإداري والهيكلي لتسيير الاقتصاد، وقد تجلّى ذلك من خلال إحداث وزارات جديدة تسهر على مجالات الصناعة وإحداث وزارة خاصة بالحاضنات.

موريتانيا تكافح الفقر بمشاريع زراعية

روصو (موريتانيا) - أطلقت موريتانيا برنامجا لاستصلاح الأراضي الزراعية لدعم الفئات الفقيرة، رغم موجة الجفاف، التي تعاني منها البلاد كبقية دول شمال أفريقيا.

وأطلق الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال زيارته لمدينة روصو التي تبعد عن العاصمة نواكشوط بنحو مئتي كلم مشروع استصلاح مساحة مروية تبلغ 523 هكتارا على ضفة نهر السنغال.

وتؤكد السلطات إن المشروع ستستفيد منه أكثر من 700 أسرة فقيرة من هذا الاستصلاح، الذي كلف الدولة 13 مليار أوقية (38 مليون دولار) وتبلغ مدة التنفيذ 14 شهرا، بتمويل البنك الدولي.

وذكرت الوكالة الموريتانية الرسمية أن المشروع يدخل ضمن تعهدات الرئيس الموريتاني الجديد، بتحسين الأمن الغذائي، ومكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وتسعى موريتانيا لزيادة إنتاجها الزراعي للحد من الاعتماد على الواردات من الأرز، والحبوب، كما أنها تبحث استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة العربية للقطاع.

وتعتبر الزراعة من القطاعات التي ساهمت في المؤشرات التي تم الاعتماد عليها، حيث زادت المساحات المزروعة خاصة المحاصيل المروية والأرز.

وتشير الأرقام إلى أن المساحات المزروعة بلغت 31 ألف هكتار العام الماضي ارتفاعا من 16 ألف هكتار قبل ثلاث سنوات.

وأكدت نواكشوط العام الماضي أن اقتصاد البلاد يسير بنسق متسارع باتجاه الاستقرار بعد سنوات من الركود، وذلك بفضل تطبيق سياسات جديدة الهدف منها تحريك النمو رغم الإمكانيات المحدودة.